

أثر أزمة السيولة في الجزائر على مفهوم الشمول المالي خلال الفترة 2019-2021
The impact of the liquidity crisis in Algeria on the concept of financial inclusion during the period 2019-2021

د. حمزة بن سويسي¹ ، ط.د محمد لعروسي²

¹ جامعة أحمد درايعة - أدرار (الجزائر)، bensouicihamza@univ-adrar.edu.dz

² جامعة أحمد درايعة - أدرار (الجزائر)، laroussi.moh@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2023/03/15

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الارسال: 2022/11/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لإبراز أهم المشاكل والتحديات التي تعوق تطور واستقرار كلاً من الجهاز المصرفي بشكل عام والشمول المالي بشكل خاص من خلال تتبع تطور الحسابات المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار ومقارنة حجم ونشاط هذه الحسابات لسنوات 2019-2020-2021 وذلك بتتبع فتح حسابات الزبائن وغلق بعضها خلال الفترة المذكورة، ومحاوله البحث عن تأثير أزمة السيولة خلال ذروة أزمة كوفيد 19 وما قبلها أي سنة 2019 وما بعدها أي سنة 2021، وقد اعتمدنا للوصول لذلك على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لأزمة السيولة النقدية على مؤشرات الشمول المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة أدرار- خلال فترة الدراسة .

كلمات مفتاحية: جهاز مصرفي، شمول مالي، أزمة السيولة النقدية، حسابات مصرفية

تصنيفات JEL: E58، F36، G24

Abstract:

This study aims to highlight the most important problems and challenges that impede the development and stability of both the banking system in general and financial inclusion in particular by tracking the development of the bank accounts of the BADR in Adrar Agency and comparing the volume and activity of these accounts for the years 2019-2020-2021 by tracking the opening and closing of customer accounts some of them during the aforementioned period, and an attempt to search for the impact of the liquidity crisis during the height of the Covid-19 crisis and before it, i.e. the year 2019 and beyond, i.e. the year 2021, and we relied to reach this on the descriptive analytical approach, as the study concluded that there is a negative impact of the liquidity crisis on the indicators of financial inclusion in aBADR bank- Adrar Agency - during the study period.

Keywords: banking system, financial inclusion, liquidity crisis, bank accounts.

JEL Classification Cods G24, F36, E58

المقدمة:

لا شك أن العالم عانى ولا يزال يعاني من آثار الأزمة الصحية لجائحة كوفيد 19 والتي منها الأزمات الاقتصادية والنقدية لدول العالم المتطورة والنامية، حتى ظهرت حرب العقوبات الاقتصادية للعالم الغربي على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا مما فاقم الأزمات الاقتصادية وفرعها لأزمات أخرى على غرار أزمة الغذاء العالمي والركود الاقتصادي للدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية وارتفاع رهيب لأسعار الطاقة إضافة لأزمة السيولة النقدية التي كانت بسبب ارتفاع الأسعار والركود التضخمي الذي ظهر مؤخراً. كل تلك التحديات من المؤكد أنها ستؤثر على الدول النامية ومنها الجزائر ولمواجهة هذا الوضع ولضمان نجاح استقرار الجهاز المصرفي وتمكينها من مواجهة الصعوبات المصاحبة لتحقيق مفهوم الشمول المالي، وتجاوز أزمة السيولة النقدية التي صاحبت الجائحة، سنحاول من خلال هذه الدراسة تتبع مؤشرات الشمول المالي، إضافة لدراسة وضعية عدد الحسابات المصرفية لأحد البنوك التجارية الجزائرية لمعرفة مدى تحقيق مفهوم الشمول المالي على حالة واحدة من مؤسسات الجهاز المصرفي الجزائري. من خلال تتبع وضعية حسابات الزبائن من مختلف أنواعها (خاصة، جارية ودائع) وملاحظة تطور عدد تلك الحسابات لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار، وملاحظة الفروق الشاسعة بين أرقام تلك الحسابات لسنوات 2019-2020 و 2021 سنحاول الإجابة على إشكالية هذه الورقة من خلال محاولة معرفة ماهية تأثير أزمة السيولة النقدية إبان جائحة كوفيد 19 على عدد حسابات زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار؟ وهل السبب يكمن في أزمة السيولة أم أزمة الكوفيد أم هما معاً؟

سنعمل خلال هذا الورقة البحثية على التعرف على أهم التحديات والصعوبات التي تواجه استقرار الجهاز المصرفي من خلال تطور الحسابات المصرفية. ودعماً للسؤال المحوري المشار إليه أعلاه سنعمل على الإجابة على التساؤلات التالية:

● ما هي أزمة السيولة وماهي مسبباتها؟

● ما هي علاقة عدد الحسابات المصرفية بالشمول المالي؟

● ما هي تداعيات أزمة السيولة على الشمول المالي في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات المختلفة المرافقة لها اعتمدنا على وصف وتحليل مكونات الظاهرة المدروسة من خلال تتبع ظهورها وتقييم نتائجها. ولقد تناولنا هذا الموضوع من خلال محورين اثنين. خصصنا المحور الأول مفاهيم عامة حول السيولة والشمول المالي. أما المحور الثاني فقد تناولنا من خلاله تداعيات أزمة السيولة في الجزائر على مفهوم الشمول المالي.

1- مفاهيم عامة حول السيولة والشمول المالي:

1-1- ماهية السيولة:

1-1-1- تعريف السيولة ومكوناتها:

تطلق "السيولة في مفهومها المطلق على النقدية "cache money" أما في مفهومها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى نقدية وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بالسيولة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة، فإن مفهوم السيولة هو مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها" (تخريشي، جوان 2022، صفحة 453).

تعتبر النقود أكثر الموجودات سيولة فهي وسيلة للأداء، حالية وبدون حدود.

لا تنحصر السيولة في النقود فقط، بل تشمل كل الموجودات عالية السيولة والتي تلعب دور وسائل الائتمان، وهي وان كانت اقل سيولة من النقد الا أنه يمكن تحويلها بسهولة نسبية الى سيولة تامة. (روشو، 2021، صفحة 279)

يمكن تقسيم السيولة إلى قسمين: احتياطات أولية وأخرى ثانوية.

فالاحتياطات الأولية: تلك الموجودات النقدية بالبنوك التجارية التي ليس لها عائد، وتشمل:

- النقد بالعملة المحلية والأجنبية بالصندوق؛

- الودائع النقدية بالبنك المركزي؛

- ودائع لدى المصارف المحلية الأخرى؛

- الصكوك تحت التحصيل؛

- ودائع لدى المصارف الأجنبية بالخارج.

الاحتياطات الثانوية: هي تلك الموجودات السائلة بالبنوك التجارية والتي تحقق لها عائدا، وهي على نوعين: احتياطات قانونية وتأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، أما النوع الثاني فيتحدد حسب سياسة البنك، أي انه يعتبر ادخارا لدى البنك يستخدمه حسب احتياجاته. (تحريشي، جوان 2022، صفحة 454).

1-1-2- مفهوم أزمة السيولة: (كرغلي وبلوناس، 2021، صفحة 115)

تعد أزمة السيولة وضعاً مالياً خاصاً يمتاز بنقص في السيولة أو الأصول القابلة للتحويل إلى نقد بسهولة لدى العديد من المؤسسات المالية في وقت واحد.

تحدث هذه الأزمة لعدة أسباب منها الإقبال المتزايد على طلب النقود في ظل انخفاض المعروض منها، أو نتيجة عدم التوافق في آجال الاستحقاق ما يؤدي إلى نقص في السيولة عند الحاجة إليها، أو استجابة لصدمة اقتصادية محددة كالتوقعات السلبية التي تدفع بالمودين إلى سحب ودائعهم بصورة مفاجئة تخلق أزمة في السيولة النقدية لدى المؤسسات المالية.

1-1-3 - الآثار المترتبة عن نقص السيولة على الاقتصاد: (تحريشي، جوان 2022، الصفحات 454-455)

ينجم عن نقص السيولة العديد من الآثار على الاقتصاد الوطني نذكر منها:

- انخفاض في الحوالات والأنشطة الاقتصادية والتجارية؛

- عدم قدرة السلطة على تسديد رواتب الموظفين؛

- وقف أنشطة الاستيراد والتصدير؛

- شح السيولة في النظام المصرفي والمالي يؤدي إلى ارتفاع الطلب عليها؛

- قيام المودعين بسحب أرصدهم الجارية يدفع بعض البنوك والمؤسسات البريدية إلى غلق أبوابها.

1-2- ماهية الشمول المالي:

1-2-1- تعريف الشمول المالي:

بدأ الاهتمام بهذا المفهوم مع بداية سنة 2000، وكان يركز في بدايته على تقديم الخدمات المالية للفئات منخفضة الدخل بتكلفة معقولة، ومع مرور الزمن عرف هذا المفهوم تطوراً وتعدداً لاسيما مع تظافر الجهود الدولية لمحاربة الفساد المالي وتبييض الأموال، ونذكر من ذلك ما عرفته المؤسسات والهيئات التالية:

● صندوق النقد الدولي :

بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه: "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين) والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة". (بوزانة وحموش، 2021، صفحة 74).

● البنك الدولي:

ويعرفه بقدرة المؤسسات والأفراد على استخدام المنتجات المالية بوفرة وسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، مدفوعات، ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة. يعتبر البنك الدولي إن إمكانية فتح حساب معاملات هو أول الخطوات نحو من الشمول المالي باعتباره يمكن الأفراد من توفير المال وتسديد المستحقات المالية، وكذا الاستفادة من خدمات مالية أخرى، لذا يركز البنك الدولي على فتح الحسابات في مبادرة (World banque UFA 2020 Universal Financial Access) (ضيف، 2020، الصفحات 473-474).

● صندوق النقد العربي:

الشمول المالي هو "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق المستهلكين الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبياً مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب" (ضيف، 2020، صفحة 474)

● مركز الشمول المالي في واشنطن:

الشمول المالي هو "الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء". (كركار، 2019، صفحة 364)

● منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي:

المنبثقة عنها بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (بوزانة ومحدوش، 2021، صفحة 74).

ويمكن تعريف الشمول المالي من وجهة نظر السياسة النقدية على أنه استراتيجية حقيقية لتحسين فاعلية السياسة النقدية، وذلك لأن هناك علاقة عكسية بين معدلات التضخم وحجم القروض وسلف المصارف التجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن توفير الائتمان عند تخفيض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار والحد من التضخم، بمعنى كلما زاد وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الرسمية فإنه يؤدي إلى استقرار مالي ونقدي، وهو ما تهدف إليه استراتيجيات الشمول المالي. " (بوزانة ومحدوش، 2021، صفحة 75)

من التعاريف السابقة يمكننا الوقوف على بعض المحاور الأساسية للشمول المالي والمتمثلة فيما يلي:

- يسعى الشمول المالي إلى الوصول إلى كافة فئات المجتمع لاسيما الهشة منها وضمان استخدامها للخدمات المالية بأكثر سهولة ويسر وبجودة وتكلفة معقولتين؛
- ينمي الشمول المالي القدرة على الابتكار في مجال الخدمات المالية، لزيادة جودتها وتخفيض تكاليفها؛
- يوفر الشمول المالي القناة الرسمية التي توفر للعملاء استخدام مدخراتهم والقيام بمعاملاتهم بعيدا عن القنوات غير الرسمية، وبالتالي تحقيق عملية الرقابة ومحاربة الفساد المالي.
- يساعد الشمول المالي على تحقيق أهداف السياستين المالية والنقدية لاسيما ما يتعلق بالاستقرار النقدي والمالي.

1-2-2- مؤشرات الشمول المالي:

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء دراسات مسحية دورية تمكنها من الحصول على بيانات شاملة تساعد على تكوين نظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية، كما تعتبر قاعدة بيانات Global Findex والصادرة عن البنك الدولي المصدر الأكثر موضوعية، مع توفير إمكانية المقارنة الجغرافية والزمانية لجهود الدول في تحسين مستوى الشمول المالي.

تقدم هذه القاعدة مجموعة من المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد حول العالم والمرتبطة بأهم الأنشطة المالية كالاقتراض والادخار.

بلغ عدد المؤشرات الإجمالية الرئيسية في سنة 2014 إلى 96 متغيرا رئيسيا، ترتبط بدورها بمؤشرات فرعية ليصل العدد الإجمالي للمتغيرات حوالي 432 متغيرا، وهذا في إطار الدراسة التي أجراها البنك الدولي والتي شملت 150 ألف شخص بـ 140 بلدا، تعرضت هذه المؤشرات إلى الجوانب التالية:

- المؤشرات الخاصة بامتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية؛
- المؤشرات المرتبطة بكيفية وكثافة والغرض من استخدام الحساب المصرفي؛
- مؤشرات استخدام الحساب للقيام بعمليات دفع الفواتير بمختلف أنواعها؛

- المؤشرات المرتبطة بسلوك الأفراد عند الادخار والائتمان؛
- مؤشرات المرونة المالية التي تخص قدرة الأفراد على الحصول على أموال في الحالات الطارئة؛
- المؤشرات المرتبطة باستخدام الانترنت والهواتف. (ضيف، 2020، صفحة 478).
- كما قام التحالف الدولي للاشتغال المالي ALF بالعمل على وضع أبعاد ومعايير لقياس الشمول المالي، أهمها: (بوتلاعة واخرون، 2020، الصفحات 148-149)
- الوصول للخدمة المالية (Access dimension): يعبر هذا البعد عن مدى قدرة الزبائن على الوصول الى الخدمات المالية للمؤسسات الرسمية، وذلك عن طريق تحديد وتحليل العوائق التي قد تمنعهم من فتح حساب بنكي مثل تكلفة القرب من المؤسسات المالية.
- استخدام الخدمات المالية (Usage dimension): يعبر هذا البعد عن مدى استخدام الزبائن للخدمات المالية المتاحة من قبل المؤسسات المالية، يمكن قياس ذلك من خلال المؤشرات التالية:
 - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
 - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
 - عدد حملة سياسة التامين 1000 من البالغين؛
 - عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
 - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
 - نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية أو دولية؛
 - نسبة الشركات المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
 - عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
- جودة الخدمات المقدمة (Quality): يعتبر من الصعوبة بمكان اعتماد مؤشرات خاصة بهذا البعد لما يتطلبه من الاستناد إلى أدلة واضحة بخصوص جودة الخدمات المالية المقدمة وذلك عند القيام بالدراسة والقياس أو المقارنة. هناك العديد من العوامل أو المؤشرات تؤثر في جودة الخدمات المقدمة منها: تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، الكفاءة المالية، فعالية آلية التعويض، شفافية المنافسة. (بوتلاعة واخرون، 2020، الصفحات 148-149)، فيمكننا مثلا حساب مؤشري تكلفة الخدمات والشفافية كما يلي:
- القدرة على تحمل التكاليف: عن طريق معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب رئيسي بقاء على الحد الأدنى الرسمي للأجور، متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي، متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- الشفافية: ويمكن قياسها عن طريق تحديد نسبة الزبائن الذين تحصلوا على معلومات كافية وواضحة حول الخدمات المالية أثناء تعاقدهم للحصول على القرض المالي (قاسي ومزيان، ماي 2022، صفحة 601)

2- تداعيات أزمة السيولة في الجزائر على مفهوم الشمول المالي:

2-1- أسباب ومظاهر أزمة السيولة بالجزائر:

عرفت الجزائر خلال عامي 2020-2021 أزمة سيولة، ارتبط جزء منها بجائحة كورونا، وتعلق البعض الآخر منها بأسباب سابقة في النظام المصرفي الجزائري.

من جملة الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة:

- تعليق معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية جراء جائحة كورونا وما نتج عن ذلك من:
 - توقف دفع الضرائب والرسوم وبالمقابل استمرار دفع رواتب الموظفين حتى في حالة العطلة الاستثنائية جراء الجائحة؛
 - ارتفاع معدل الاستهلاك للأفراد بسبب زيادة اللهفة وضعف الثقة في المستقبل، الأمر الذي زاد من حجم الطلب على النقود للمعاملات أو الاكتناز ما شكل ضغطا إضافيا على الجهاز المصرفي؛
 - تراجع الإيرادات البترولية لاسيما مطلع 2020 نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الذي سببته الجائحة ما أدى إلى ضعف الطلب على المحروقات؛
 - تراجع عمليات التحويلات المالية من قبل المتعاملين الاقتصاديين بـ 80 % نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي.
- أسباب أخرى: نذكر منها:

- ضعف الثقة في النظام المصرفي والبريدي لاسيما في ظل الالتزامات المتكررة للسيولة، ما دفع بالأفراد والمؤسسات إلى الاكتناز لإجراء معاملاتهم بدل ادخارها لدى الجهاز المصرفي؛
- محدودية التعامل بالشيكات ووسائل الدفع الالكترونية مع ضعف تطوير نظام الدفع الالكتروني في الجزائر؛ (كرغلي وبلوناس، 2021، الصفحات 117-118)

- ارتفاع بعض أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية مما يزيد من الطلب على السيولة؛
- تواجد حجم معتبر من السيولة خارج القطاع الرسمي قدره بعض المحللون الاقتصاديون بـ 60 مليار دولار متداولة في القطاع الموازي. (شيلق، 2021، صفحة 446)
- ومن مظاهر هذه الأزمة ما يلي:

- بلغ العجز في السيولة 49% خلال شهر مارس 2020، ليرتفع إلى 55% خلال شهر ماي من نفس السنة، ثم يزداد ارتفاعا ليصل إلى 80% خلال نهاية السنة، في حين لم يتجاوز العجز في السيولة 20% بداية سنة 2019؛
- ظهرت الأزمة بشكل جلي على مستوى المصالح البريدية باعتبارها تضم 80 % من مجموع زبائن النظام المصرفي الجزائري؛ (كرغلي وبلوناس، 2021، صفحة 116)

- الاكتظاظ والطواير التي عرفتها مصالح البريد رغم الإجراءات الصحية المتعلقة بكورونا؛
- تأخر العديد من الزبائن في الحصول على مرتباتهم رغم صحتها في حساباتهم البريدية؛
- نقص السيولة على مستوى الصرافات الآلية وتسقيفها. (شيلق، 2021، الصفحات 445-446).

2-2- واقع الشمول المالي بالجزائر:

تحتل الجزائر معدل 9.85% ورتبة 137 عالميا من مجموع 176 دولة حسب تصنيف البنك الدولي لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017، وهي متأخرة عن بعض الدول العربية لاسيما دولة لبنان، عمان، الكويت وقطر التي تحتل المراتب التالية على التوالي: 75,56,42,37.

وفيما يلي جدول يوضح بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر لسنة 2017 مقارنة بالدول العربية والدول المتقدمة .

جدول 01: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر لسنة 2017 مقارنة بالدول العربية والدول المتقدمة

(الوحدة: نسبة مئوية)

الدول المتقدمة	الدول العربية	الجزائر	
93.7	37.2	42.8	نسبة الافراد البالغين فوق 15 سنة الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية من مجموع السكان
19.1	5.4	3	نسبة الافراد البالغين فوق 15 سنة الذين يمتلكون حسابات اقتراض من مجموع السكان
54.8	8.7	11.4	نسبة الافراد البالغين فوق 15 سنة الذين يمتلكون حسابات ايداع من مجموع السكان
54.9	4.6	3.2	نسبة الافراد البالغين فوق 15 سنة الذين يمتلكون بطاقات ائتمان من مجموع السكان
51.8	5.7	2	نسبة الافراد البالغين فوق 15 سنة الذين لديهم النفاذ الى الخدمات المالية عبر الانترنت او الهاتف المحمول من مجموع السكان

المصدر: غماري، 2022، صفحة 92

جدول 02: ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق 15 سنة ذكورا واناثا

إناث			ذكور			الجزائر
2017	2014	2011	2017	2014	2011	
26.6	15.5	17.4	56.3	60.9	46.4	

المصدر: (ضيف، 2020، صفحة 482)

من الجدولين أعلاه نلاحظ تدني مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية عموما بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وتزداد هذه المؤشرات انخفاضا إذا ما تعلق الأمر بالفئة النسوية، ورغم التحسن الذي عرفته المؤشرات المالية المتعلقة بملكية الحسابات إلا أنها تراجعت سنة 2017، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي عرفت الجزائر في هذه المرحلة.

2-3- انعكاسات نقص السيولة بالجزائر على مفهوم الشمول المالي:

حسب مركز الشمول المالي في واشنطن الذي يعتبر الشمول المالي هو الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء.

وحسب بنك الجزائر الذي يعرفه بإمكانية إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والبريدية من خلال خدمات الدفع والتحويل، وخدمات التوفير، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية.

ومن خلال أسلوب دراسة الحالة ومحاولة تعميم نتائجها على باقي الجهاز المصرفي يمكن دراسة انعكاسات نقص السيولة في الجزائر على عدد حسابات زبائن بنك BADR فيما سيأتي.

- انعكاسات نقص السيولة بالجزائر على عدد حسابات زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار: من خلال ما سبق وتأثيرات أزمة كورونا مع بداية سنة 2020 سنحاول معرفة تأثير نقص السيولة على عدد حسابات زبائن المؤسسات المصرفية من خلال دراسة وتتبع حسابات زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار لسنتي 2020-2021 مقارنة بسنة 2019.
- بداية سنبدأ بسنة الأساس 2019:

الجدول 03: وضعية الحسابات عند تاريخ 31-12-2019

الخدمات المصرفية	عدد الحسابات المفتوحة قبل 2019	عدد الحسابات المغلقة قبل 2019	عدد الحسابات المفتوحة سنة 2019	عدد الحسابات المغلقة سنة 2019
الحسابات الخاصة	1310	165	1945	2059
الحسابات الجارية	490	100	525	279
حسابات التوفير 251	350	85	21	29
دفاتر التوفير بدون فوائد 260	780	24	670	50
دفاتر توفير فلاح 397	40	1	8	1
دفاتر توفير فلاح بدون فوائد 398	90	1	164	7
حسابات التوفير 398+397+260+251	1260	111	863	87

67	16	26	59	دفتر توفير JUNIOR 281
10	65	-	11	دفتر توفير JUNIOR بدون فوائد 381
10	-	-	7	حسابات الودائع BDC+
2512	3414	402	3137	مجموع عدد الحسابات DZD

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على وثائق البنك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2019 أي قبل تفشي أعراض جائحة كورونا في العالم كان

إجمالي عدد الحسابات المفتوحة 3414 حساب، وعدد الحسابات المغلقة 2512.

الجدول 04: وضعية الحسابات عند تاريخ 2020-12-31

عدد الحسابات المغلقة إلى 31-12-2020	عدد الحسابات المفتوحة إلى 31- 2020-12	عدد الحسابات المغلقة في السداسي الرابع لسنة 2020	عدد الحسابات المفتوحة في السداسي الرابع لسنة 2020	الخدمات المصرفية
4773	791	245	2032	الحسابات الخاصة
222	403	85	972	الحسابات الجارية
51	43	44	104	حسابات التوفير 251
28	678	52	980	دفاتر التوفير بدون فوائد 260
0	8	0	52	دفاتر توفير فلاح 397
1	45	1	487	دفاتر توفير فلاح بدون فوائد 398
80	774	97	1623	حسابات التوفير 251+260+397+398
21	13	11	68	دفعات توفير JUNIOR 281
6	66	4	153	دفعات توفير JUNIOR بدون فوائد 381
27	79	15	221	حسابات الودائع BDC+
5102	2047	442	4848	مجموع عدد الحسابات DZD

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على وثائق البنك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2020 أي بعد تفشي أعراض جائحة كورونا في العالم كان إجمالي عدد الحسابات المفتوحة 2047 حساب حيث نقص ب 1367 حساب عن سنة 2019، وعدد الحسابات المغلقة 5102 أي زاد عدد الحسابات المغلقة ب 2590 حساب.

الجدول 05: وضعية الحسابات عند تاريخ 2021-12-31

الخدمات المصرفية	عدد الحسابات المفتوحة في 2021	عدد الحسابات المغلقة في 2021	عدد الحسابات المفتوحة إلى غاية 2021-12-31	عدد الحسابات المغلقة إلى غاية 2021-12-31
الحسابات الخاصة	1292	80	758	1783
الحسابات الجارية	1127	60	580	207
حسابات التوفير 251	44	16	31	30
دفاتر التوفير بدون فوائد 260	1065	42	778	19
دفاتر توفير فلاح 397	3	0	10	0
دفاتر توفير فلاح بدون فوائد 398	71	17	22	2
حسابات التوفير 398+397+260+251	1183	75	841	51
دفتر توفير JUNIOR 281	20	7	4	31
دفتر توفير JUNIOR بدون فوائد 381	74	4	67	3
حسابات الودائع BDC+	94	11	71	34
مجموع عدد الحسابات DZD	3696	226	2250	2075

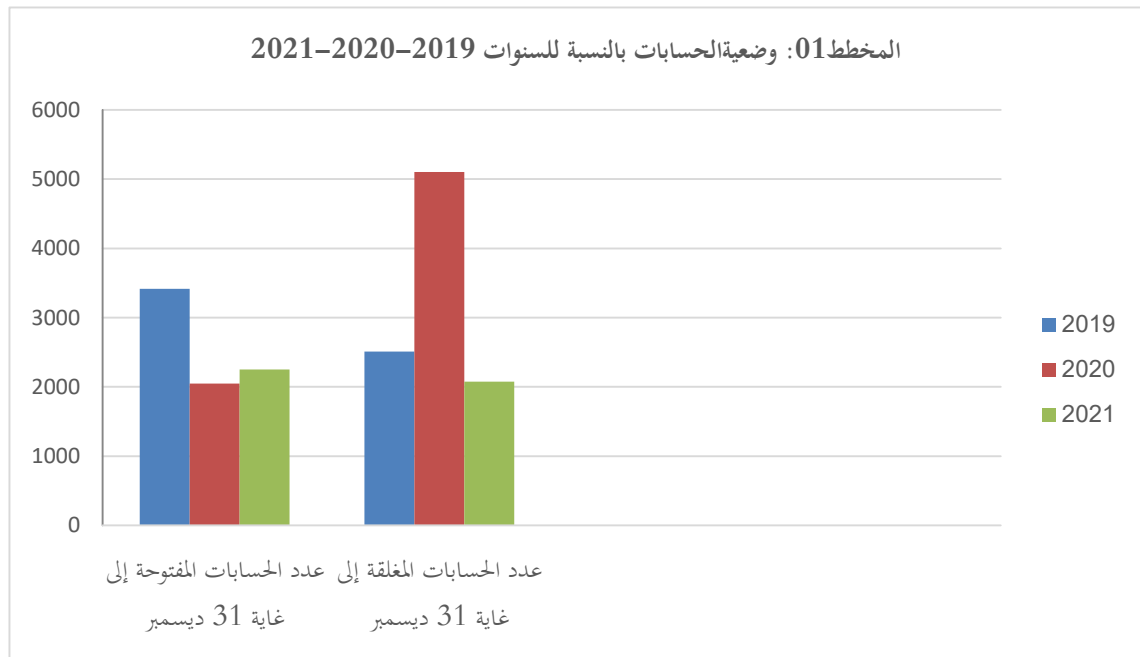
المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على وثائق البنك.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2021 أي بعد انحصار تفشي أعراض جائحة كورونا في العالم وبداية التعافي وزوال الخوف المستيري وبداية انتعاش الاقتصاد العالمي كان إجمالي عدد الحسابات المفتوحة 2250 حساب أي بزيادة 203 حسابات عن سنة 2020، وعدد الحسابات المغلقة 2075 أي نقص ب 3027 حساب مقارنة بسنة 2020.

الجدول 06: وضعية الحسابات بالنسبة لسنوات 2021-2020-2019.

2021	2020	2019	
2250	2047	3414	عدد الحسابات المفتوحة إلى غاية 31 ديسمبر.
2075	5102	2512	عدد الحسابات المغلقة إلى غاية 31 ديسمبر.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق البنك.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على وثائق البنك والجدول 06.

نلاحظ من خلال الجدول: 06 والمخطط: 01 أن سنة 2020 كانت أضعف سنة من السنوات الثلاثة بالنسبة لتسيير الحسابات البنكية بالنسبة لبنك التنمية المحلية وكالة أدرار إذ أن عدد الحسابات المفتوحة بلغ 2047 حساباً فقط أما الحسابات المغلقة فبلغ 5102 حساب وهو ضعف الحسابات بالنسبة لسنتي 2019 و 2021. وهو ربما يرجع لتأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني والعالمي، والأكد أن تراجع عدد الحسابات كان بسبب نقص السيولة نتيجة الإغلاق الذي سببته أزمة الكوفيد 19 مما أدى لفقدان الثقة في الجهاز المصرفي خلال 2020، وهو ما ترجم في إغلاق الحسابات المصرفية خصوصاً بنك BADR وكالة أدرار.

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة لاحظنا أنه كانت لجائحة كورونا آثار سلبية على الاقتصاد الوطني من خلال خلق أزمة سيولة نتيجة ارتفاع في الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات خلال الفترة الممتدة من مارس 2020 إلى غاية بداية 2022 مما أدى إلى فقدان عملاء البنوك التجارية خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار الثقة في حسابات البنك وهو ما ترجم في ارتفاع كبير في عدد الحسابات المغلقة لسنة 2020 وانخفاض عدد الحسابات المفتوحة لنفس السنة مما يؤدي انخفاض فت تغطية وتقديم الخدمات المصرفية مع انخفاض عدد الحسابات مما يؤدي إلى الانخفاض في مؤشرات الشمول المالي للجزائر وتدهورها أكثر مما هي عليه. مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تعاني الجزائر من أزمة ثقة بين الزبائن والمؤسسات المصرفية والمالية خلال الأزمات الاقتصادية والنقدية؛
 - أزمة الثقة فاقمت من أزمة السيولة في البلد سنتي 2020 و2021؛
 - أدت أزمة السيولة لعزوف عملاء البنوك والمؤسسات المالية عن ادخار أموالهم في تلك المؤسسات؛
 - وزيادة السحوبات اليومية وتفاقم الهستيريا والخوف من الطواير أمام شبابيك تلك المؤسسات؛
 - غلق الحسابات في البنوك التي تعاني من أزمة السيولة وفتحها في المؤسسات التي لا تعاني من أزمة السيولة.
- الحلول المقترحة لتعزيز مفهوم الشمول المالي:
- تدخل البنك المركزي لتعزيز السيولة في البنوك التجارية والمؤسسات المالية من خلال استعمال كل أو إحدى أدوات السياسة النقدية والمالية؛
 - تعزيز وتفعيل التجارة الإلكترونية والخدمات المالية والتحويلات الإلكترونية عن طريق بطاقات الدفع، والتحويلات الرقمية؛
 - الرفع من الاحتياطات القانونية والإلزامية لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية؛
 - التحكم في مستوى الأسعار للسلع والخدمات ومنعها من الارتفاعات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

قائمة المراجع:

- بوزانة أيمن ، حمدوش وفاء. (جانفي، 2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، مجلد 12، عدد 01، الصفحات 71-87.
- بوطلاعة محمد ، وآخرون (جوان، 2020). واقع الشمول المالي وتحدياته-الاردن والجزائر نموذجاً- مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، مجلد 04، عدد 02 الصفحات 143-158.
- تحريشي جمانة. (جوان 2022). فعالية وسائل الدفع الالكتروني في ظل أزمة السيولة جراء كوفيد 19. مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، مجلد 06، عدد 01، الصفحات 450-465.
- روشو عبد القادر، (ابريل، 2021). ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة 2010-2020 في ظل أزمة السيولة لصائفة 2020-. مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 11، عدد 03، الصفحات 276-293، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

- شيلق رابح، (2021)، وسائل الدفع الالكترونية كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، الصفحات 441-456، جامعة الجلفة.
- ضيف فضيل البشير، (جوان، 2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06 عدد 01، الصفحات 471-485، جامعة الجلفة.
- عزاوي أسامة، رفاع توفيق، ديسمبر 2021، تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي-دراسة حالة دول العالم العربي، مجلة العلوم التجارية وعلوم التسيير، مجلد 17، عدد 01، الصفحات 100-120.
- غماري سهيلة، (2022). الشمول المالي وتحدياته في الدول العربية، ما واقع الاقتصاد الجزائري؟ مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 06، عدد 01، الصفحات 82-95.
- قاسي يسمينة، مزيان توفيق، (ماي 2022). دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة-دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية. مجلة المنهل الاقتصادي، مجلد 05، عدد 01، الصفحات 597-608، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.
- كرغلي أسماء، بلوناس عبد الله. (2021). الدفع الالكتروني كحل للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا. مجلة دراسات اقتصادية، مجلد 21، عدد 02، الصفحات 110-132.
- كركار مليكة. (ديسمبر، 2019). الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد 10، عدد 03، الصفحات 362-377.